رأي القدس

ايام حكومة المالكي باتت معدودة

■ يبدو ان صبر الرئيس الامريكي جورج بوش بدأ يتآكل، وان يام حكومة نوري المالكي في العراق باتت معدودة للغاية، ويتضح هذا بجلاء من خلال التصريحات التي ادلى بها الرئيس بوش يوم امس وخصصها للحديث عن الاوضاع المتدهورة في العراق.

فاللافت ان هوة بدأت تتسع بين الرئيس الامريكي والائتلاف الشيعي الحاكم في بغداد، مما يعكس وجود توجه نحو تغيير الاستراتيجية الامريكية في التعاطي مع الشأن العراقي.

السيد المالكي ابدى اعتراضه الشديد على الغارة الامريكية التي استهدفت قوات جيش المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر في منطقة العمارة وأسفرت عن مقتل واصابة المئات. وقال انه سيطلب توضيحات من الادارة الامريكية حول هذه المسألة، الأمر الذي يتعارض مع التأكيدات الامريكية التي تفيد بأن هذه الغارة جاءت بعد موافقة حكومة المالكي، وبتنسيق مسبق معها.

التعاطي الامريكي الجديد مع الشأن العراقي ربما يكون مختلفا، من حيث نسج تحالفات مع قوى أخرى على الساحة العراقية وعدم الاستمرار في الرهان على السيد المالكي والتحالف الشيعي الذي يمثله، وهذا ما يفسر الانباء التي تتسرب بين الحين والآخر عن وجود اتصالات سرية بين مسؤولين امريكيين وجماعات عراقية سنية مسلحة ترفع راية المقاومة ضد الوجود الامريكي.

الامر المؤكد ان الادارة الامريكية توصلت الى قناعة مفادها عدم جدوى الاستمرار في تأييد حكومة المالكي بسبب عجزها عن الالتزام بتعهداتها في بسط الامن، وحل الميليشيات الطائفية، وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الطوائف والاعراق في العراق. وهذا ما يفسر قول الرئيس بوش في مؤتمره الصحافي الذي عقده امس بان «لصبر امريكا حدودا».

فالسيد المالكي فشل فشلا ذريعا في فرض الامن في العراق، ومنع «فرق الموت» التابعة لحلفائه في التحالف الحاكم من مواصلة تصفياتها الجسدية للعراقيين من ابناء الطائفة الاخرى، مثلما فشل في منع الاقتتال بين ميليشيا قوات بدر التابعة للسيد عبد العزيز الحكيم، وقوات جيش المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر في العمارة والحلة.

الرئيس بوش بدأ يدرك ان سياسته في العراق انعكست سلبا على شعبيته وشعبية حزبه في اوساط الامريكيين، وباتت معظم التحليلات ترجح فوزا كبيرا للحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية للكونغرس، الأمر الذي سيجعل الرئيس بوش «بطة عرجاء» لا يسيطر على الاوضاع في بلاده في العامين المقبلين المتبقيين من فترة رئاسته الثانية.

لعنة العراق باتت تطارد الرئيس بوش واعضاء ادارته، وتعطي مفعولها مباشرة من خلال التقارير الاعلامية التي تكشف فشل السياسة الامريكية في العراق، وتحول هذا البلد الى فييتنام اخرى للادارة الجمهورية الحاكمة. فالرئيس بوش اعترف بان شهر تشرين الاول (اكتوبر) الحالي الذي قتل فيه حوالي 95 جنديا امريكيا حتى الآن كان الشهر الاسوأ والاكثر دموية منذ بداية الاحتلال الامريكي.

شهر عسل الائتلاف الحاكم في العراق مع الادارة الامريكية بدأ يقترب من نهايته وبسرعة قياسية، وباتت العديد من الاقلام تؤكد خطأ الغزو الامريكي، وتترحم على ايام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، باعتبارها كانت ايام امن واستقرار، على عكس ايام الديمقراطية الامريكية الحالية التي باتت مرتبطة باكثر من 655 الف قتيل عراقي وثلاثة آلاف قتيل امريكي، وبغياب كامل للأمن والخدمات الاساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء ووظائف.

الانقلاب السياسي، وربما العسكري، للإطاحة بحكومة المالكي بات مسألة وقت وتوقيت، وقد يكون اسرع مما توقعه الكثيرون داخل العراق وخارجه، فالوضع في العراق بات خارج نطاق الاحتمال الامريكي ناهيك عن احتمال العراقيين انفسهم.

معنى العراق: للولايات المتحدة، للمنطقة، وللوضع العالمي

د. بشير موسى نافع *

■ جادلت خلال العامين أو الثلاثة الماضية، في هذا الموقع وفي مواقع ومناسبات أخرى، بأن العنف الذي يسم العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي هو في جوهره تعبير عن أزمة قوة أمريكية، وبأن الإخفاق الامريكي في العراق ستكون له نتائج وأصداء أوسع بكثير من العراق ذاته. ما أقصده في المسألتين هو التالي: ان الولايات المتحدة، باعتبارها أهم القوى الكبرى في العالم، تسلك في الحقيقة سلوكاً امبراطورياً، سواء قبلت النخبة الامريكية بهذا التوصيف لدورها أو لم تقبل. ربما لا تبدو الولايات المتحدة في علاقاتها بالشعوب والدول الأخرى كما بدت الإمبراطورية الرومانية، أو العثمانية أو البريطانية؛ بمعنى اننا لسنا إزاء إمبراطورية كلاسيكية. ولكن هذا لا ينفي حقيقة العامل الرئيس وراء هذا الإخفاق هو المقاومة العراقية. قد لا تكون الولايات المتحدة قد هزمت بالمعنى العسكري البحت، وهي على أي حال لم تهزم عسكرياً في فيتنام، التي تحضر دائماً في معرض المقارنة بالوضع العراقي. الولايات المتحدة دولة تملك آلة عسكرية هائلة، وثروات لا تقارن بها ثروات أي من القوى الكبرى المعاصرة، وخسارة بضعة آلاف من المعدات وخمسين ألف إصابة في فيتنام خلال عشر سنوات، أو ثلاثة آلاف إصابة في العراق خلال ثلاث سنوات، لا تمثل هزيمة عسكرية. ولكن المشروع الامريكي في كلا الحالتين أخفق، لأنه لم يعد من الممكن سياسياً تسويغ الخسائر بحجم المردود الذي يجنى من استمرار الحرب والاحتلال. كما وصل الشعب الامريكي، والعالم أجمع، في مطلع السبعينات إلى أن واشنطن لم تعد تستطيع تبرير الموت والدمار الذي كانت توقعه الحرب الفيتنامية، فإن الرأيين العامين الامريكي والعالمي يصلان الآن إلى ذات القناعة فيما يتعلق بالعراق. هذا لا يعني ان الانسحاب الامريكي بات وشيكاً؛ ولن يكون من المستغرب ان تحاول الإدارة الامريكية اللجوء إلى استراتيجيات جديدة للتغلب على الأزمة المتفاقمة في العراق، بما في ذلك التوصل إلى صفقة (أو صفقات) مع دول الجوار. ولكن هذا في رأيي لن يخفف من وقع إخفاق المشروع الامريكي في العراق، أولاً لأن المتوقع ان تفشل كل المقترحات المتداولة حالياً في التوصل إلى حل انقاذي لهذا المشروع، وثانياً لأن بعض ما هو متداول الآن يمثل في حد ذاته توكيداً على إخفاق المشروع واضطرار واشنطن إلى طلب الإنقاذ ممن كانت تعتبرهم هدفاً لخطط التغيير الشامل في المشرق العربي والإسلامي.

أحد أهم أسباب إطالة أمد المأساة العراقية، مأساة الموت والدمار والتشظي التي نجمت عن الغزو والاحتلال، ان الإدارة الامريكية منقسمة بين تقدير وزن الآثار المترتبة على الاعتراف بالفشل والإخفاق في العراق وتلك المترتبة على مواصلة الحرب والاحتلال. وهذا ما يأخذني إلى القسم الآخر من هذا التعليق. فقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في عدد الخميس 19 تشرين الأول (الاكتوبر) الحالي مقالة لمارتن وولكوت، أحد أهم معلقي الصحيفة وبريطانيا في الشأن الدولي، تحت عنوان «الواضح ان الولايات المتحدة لم تقرأ دروس السويس». وتستند مقالة وولكوت إلى كتاب له سينشر نهاية هذا الشهر في لندن. الذي يقوله وولكوت ان الأزمة الامريكية في العراق (وهو يرى انها أزمة بريطانية بالإلحاق وليس بالأصالة تشبه إلى حد كبير ما واجهته بريطانيا في مغامرة السويس في 1956 وما بعدها. هذه، يقول وولكوت، ليست أزمة عابرة، بل انها أزمة تتعلق بهيبة الإمبراطورية وموقعها ودورها العالمي. عبد الناصر، حتى بعد تأميم قناة السويس، لم يكن يشكل خطراً فعلياً على بريطانيا، ولكن بريطانيا رغم ذلك تورطت في شراكة ثلاثية مع فرنسا والدولة العبرية لاحتلال القناة. الدافع البريطاني وراء الغزو كان أبعد من قيمة قناة السويس الاستراتيجية، كان يتعلق في الحقيقة بهيبة بريطانيا، بقدرتها الإمبراطورية الرادعة التي وجه لها عبد الناصر الإهانة، بعد سنوات قليلة فقط من انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. وبالمقارنة، فإن لا صدام حسين ولا الدولة العراقية شكلت تهديداً للمصالح الامريكية، ولا كان للعراق أدنى علاقة بهجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية. غزو العراق كان جزءاً من مشروع ترميم الهيبة والردع الإمبراطوري، في المشرق العربي ـ الإسلامي، وعلى الصعيد العالمي ككل.

بيد ان بريطانيا أخفقت في السويس، ليس بالضرورة عسكرياً، ولكنها أخفقت على أية حال. وكان للإخفاق في السويس اثاره بعيدة المدى، إذ ان بريطانيا انتهت كقوة إمبراطورية، وتراجع دورها في الساحة الدولية طوال سنوات، إلى ان ارتضت بدور الشريك الأصغر في العلاقة الخاصة مع القوة الإمبراطورية الامريكية الصاعدة. الولايات المتحدة، بالطبع، ليست في وضع مماثل لوضع بريطانيا في منتصف الخمسينات، ذلك ان الأخيرة خرجت من الحرب العالمية الثانية بانتصار مكلف أوصلها إلى حافة الإفلاس. كما أنها وجدت نفسها في مواجهة مطالب استقلالية في كل أنحاء الإمبراطورية، من شبه القارة الهندية إلى مصر إلى قلب إفريقيا، وهي المطالب التي وجدت تشجيعاً آنذاك من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، القوتين الصاعدتين على المسرح الدولي. الولايات المتحدة ليست دولة مفلسة، وما تزال القوة العلمية والبحثية الأهم في العالم، كما أنها تمثل قاطرة الاقتصاد العالمي كله، سواء على صعيد السوق والاستهلاك أو على صعيد الاستثمار العابر للقارات. ولكن ذلك لا يجب ان يلغي التشابه بين الحالتين. فالعراق لم يكن مقصوداً لذاته، مهما قيل عن ثرواته النفطية وموقعه الاستراتيجي. مشروع غزو واحتلال العراق كان مشروعاً لإعادة بناء نظام الهيمنة الإمبراطوري على قواعده التقليدية، قواعد الردع، ليس فيما يتعلق بالخصوم مثل سورية وإيران وقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان وحسب، بل وفيما يتعلق بالأصدقاء في مصر والسعودية ايضاً، وربما حتى تركيا؛ ومن إعادة بناء نظام الهيمنة في المشرق إلى إعادة بنائه في الساحة الدولية ككل. احتلال العراق وصياغته من جديد وتحويله إلى أداة أمريكية وصورة استعراضية لما تستطيعه القوة الامريكية كان درساً للصين ولأحلام العودة الروسية إلى منتدى الصفوة من أصحاب القرار في العالم. عندما ينهار مشروع العراق، وهو قد انهار بالفعل، فسيفرض على منطق القوة التراجع، والاعتراف بأن العالم أكثر تعقيداً من الانصياع لإرادة البطش الإمبراطوري.

كلما أسرعت الولايات المتحدة في إدراك هذه الحقائق كان أفضل، ليس للعراق والعرب وحسب ولكن أيضاً لمستقبل الموقع والدور الامريكيين في العالم. محاولات الإنقاذ العبثية للمشروع الامريكي في العراق، المحاولات المستمرة بلا نجاح منذ ثلاثة أعوام، لن تؤدي إلا إلى مزيد من الألم والمعاناة والموت بالنسبة للعراق وأهله، ومزيد من الخسارة بالنسبة لوزن الولايات المتحدة الدولي. لا تسليم العراق لنظام عسكري، لا صفقة مقاولات من الباطن مع إيران وسورية، ولا تعليق الأمل على قيام حكومة المالكي البائسة في فرض الأمن بالقوة، سيحول الإخفاق إلى نجاح. الحل الوحيد هو التفاوض مع قوى المقاومة ومع القوى الوطنية التي عارضت الاحتلال وترفض تقسيم البلاد، والتفاوض لإنهاء الاحتلال وتعويض عراق المستقبل ومساعدته على الخروج من حالة الخراب الشاملة التي أوقعها الاحتلال وحلفاؤه. كل المشاريع الأخرى التي يجري تداولها الآن في واشنطن ستأتي بنتائج أسوأ بكثير من حالة الإخفاق الحالية، من تصعيد حالة العداء والمرارة والكراهية بين شعوب المنطقة للولايات المتحدة وسياساتها، إيصال التوتر بين العالم الإسلامي والكتلة الغربية إلى مستوى الانفجار والفوضى، انتشار العنف في أنحاء المشرق العربي ـ الإسلامي كله، تحويل العراق إلى كتل متصارعة في حرب أهلية طويلة تجر قوى أقليمية إلى وحلها، إلى توفير مقار آمنة لتنظيمات وعناصر إرهابية من كل صنف ونوع. وربما هنا يأتي دور أصدقاء واشنطن العرب والأوروبيين في إقناع الإدارة الامريكية بأن الخروج السريع من العراق هو الخيار الأنجع، وان التفاهم مع القوى الوطنية وقوى المقاومة هو الطريق الأسلم.

في النهاية، على الدول العربية والإسلامية ان تعيد قراءة المسألة العراقية بصورة أشمل، صورة تأخذ في الاعتبار دروس التاريخ والمتغيرات الحالية على الساحة الدولية. ما فعلته هذه الدول في 2003 انها تعاملت مع غزو العراق واحتلاله بمقاييس أنانية، صغيرة، وضيقة، إذ طالما كانت العصا الامريكية موجهة للغير، فلا ضير من التفاهم معها. فعلياً ومعنوياً، كل دول الجوار العراقي كانت شريكة في الغزو. الآن، وبعد أن أوصل العراقيون مشروع الهيمنة إلى نهاياته، فينبغي رؤية الهامش الكبير الذي سيوفره الإخفاق الامريكي في العراق لشعوب المنطقة ودولها على السواء.

ما يتضح سريعاً، وأسرع مما توقع كل مراقبي الشأن العالمي تقريباً، ان عالم القرن الحادي والعشرين لن يكون عالم التفرد الامريكي، بل عالم تعدد القوى. لربما لن يعرف العالم لعدة عقود قادمة دولة كبرى تمتلك كل أدوات القوة الامريكية مجتمعة: المال والسلاح والعلوم والاقتصاد والبشر والثقافة والترفيه. ولكن العالم يشهد بالتأكيد بروز دول تمتلك كل واحدة منها عاملاً أو أكثر من عوامل القوة هذه، وهو ما يفتح الباب لعلاقات دولية أكثر عدلاً وتوازناً.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

هل تقوم الولايات المتحدة بمغامرة جديدة في إقليم دارفور؟

د. يوسف نور عوض *

■ مازالت وسائل الإعلام الغربية تكتب بصورة مستمرة عما تسميه جرائم التطهير العرقي في دارفور وهي جرائم تنسبها إلى مليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة. وتتحدث هذه الوسائل في الوقت نفسه عن أن الوضع في دارفور يشكل أكبر كارثة إنسانة يواجهها العالم. وتجد هذه الاتهامات دعما من الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا التي تتظاهر جميعها باهتمامها بالجوانب الإنسانة في السودان. ولا نريد في الواقع أن نؤكد أو ننفي دور الحكومة في ما حدث ويحدث ـ في دارفور ـ ولكننا نريد أن نحلل موقف المجتمع الدولي وآثاره على الوضع في السودان. والبحث في ما إذا كان التركيز على إرسال قوات دولية إلى الإقليم هو الحل لهذه المشكلة. وينطلق موقفنا من حقيقة ان الدول المؤثرة في هذا المجتمع وفي مقدمتها الولايات المتحدة لا تقدم الدعم المطلوب للإقليم وترهن موقفها بقبول حكومة السودان إرسال قوات أممية لتحل محل قوات الإتحاد الافريقي وهو موقف يثير شكوكا لدى حكومة السودان التي ترى أن علاقاتها الطبيعية مع الولايات المتحدة متوترة وهي في الوقت نفسه تخضع لعقوبات تفرضها عليها واشنطن وبالتالي فإن الإصرار على إرسال قوات أممية إلى الإقليم دون أن يكون هناك تعاون في المجالات الأخرى لا يمكن أن يفسر من قبل الحكومة إلا على أنه محاولة لإدخال قوة عسكرية إلى السودان تكون قادرة على ردع الجيش السوداني وفرض سياسات أجنبية تخدم أغراضا ربما لا تكون متوافقة مع رؤية الحكومة السودانية. وحتى نتعرف على هذا الواقع فلا بد من استجلاء حقيقة الموقف من السودان بصورة شاملة.

يرجع تكوين السودان الحديث إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر على يد حاكم مصر آنذاك محمد علي باشا الذي أدت تحركاته نحو الجنوب إلى نشوء دولة السودان وهي دولة شاسعة الأطراف تبلغ مساحتها مليون ميل مربع وتقطنها مجموعات كبيرة ومنوعة من القبائل والثقافات المحلية. وعلى الرغم من هذا التنوع فإن الجغرافيا وطبائع الناس المسالة لعبت دورا مهما في ترابط هذه الدولة التي وجدت استقرارها النهائي في عهد السلطة البريطانية التي امتدت من نهايات القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين وخلال هذه الفترة من الحكم قسمت الإدارة البريطانية البلاد إلى ثماني مديريات، ثلاث منها في جنوب السودان وخمس منها في شماله. وكان من أهم ما فعلته الإدارة البريطانية فصل الجنوب عن الشمال إداريا من خلال ما عرف في ذلك الوقت بقانون المناطق المقفولة الذي يحدد حركة التنقل بين شمال السودان وجنوبه. وكانت رؤيتها في ذلك أنها تريد حماية المصالح الجنوبية ـ في مجتمع ينتمي حسب زعمها بكامله إلى الثقافات الأفريقية ـ من تأثيرات مجتمع الشمال الذي ينتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية. وفي بداية الخمسينيات عندما قررت بريطانيا منح السودان استقلاله بدأت حركة تمرد ضد الشماليين ورفعت هذه الحركة شعارين أحدهما الانفصال التام عن الشمال والآخر هو الحكم الفدرالي في ظل السودان الموحد ولكن حركة التمرد في جنوب البلاد ولدت ردة فعل قوية من الشمال، وخلال فترة حكم الرئيس إبراهيم عبود بدأت عملية مواجهة عسكرية ضد الجنوبيين ولكن تغير الوضع في عام 1964 بعد ثورة أكتوبر على النظام العسكري وعقد مؤتمر المائدة المستديرة، إلا أن هذا الوضع تدهور من جديد في عهد الرئيس جعفر نميري حيث ظهرت حركتا التمرد إنيانيا 1 وإنيانيا 2 ثم ظهرت بعد ذلك حركة التمرد بقيادة جون جرنق الذي كان في أول أمره يساريا ولكنه استطاع بدهائه السياسي أن يغير مواقفه وينحاز إلى الولايات المتحدة التي ساعدته حتى توصل إلى اتفاقية نيفاشا المعروفة ولم يظهر جون جرنق نوايا انفصالية ولكن نظريته في السودان الجديد كانت تذهب إلى أبعد من ذلك حيث كانت تستهدف تفكيك البنية الأساسية للسودان بأسره ولعبت ظروف سياسية دورها في إنجاح حركته..

وهنا لا بد أن نشير إلى أنه منذ أن تولت حكومة الإنقاذ الحكم في السودان عام 1989 فتحت أبواب البلاد للراديكاليين فجاء أسامة بن لادن وكارلوس وعدد كبير من الناشطين الإسلاميين الذين نظمت لهم معسكرات التدريب وقاموا بعمليات كثيرة داخل مصر وكان أكثرها خطورة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتعلن الولايات المتحدة حربها على ماسمته الإرهاب وتعلن سياسة مواجهة مع سائر الحركات الإسلامية الراديكالية وكان السودان مصنفا ضمن الدول التي اتخذت الولايات المتحدة موقفا منها ثم تطور موقف الولايات المتحدة ليصبح سياسة شرق أوسطية تصب في صالح اسرائيل وكانت بذلك حرب أفغانستان وحرب العراق والموقف من سوريا وإيران. وأما الموقف من السودان فقد كان يرتبط إلى حد كبير بسياسة مؤجلة وموجهة نحو مصر بشكل خاص. وأدركت حكومة السودان النوايا الأمريكية فقدمت تنازلات واضحة في اتفاقية نيفاشا التي وقعتها مع الحركة الشعبية على أمل أن يساعد ذلك على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولكن واشنطن التي كانت تعمل وفق استراتيجية واضحة لم تعر الاتفاق اهتماما في تغيير سياستها وفتحت على الفور ملف دارفور وقدمت الحكومة السودانية تنازلات جديدة على أمل أن يكون ذلك حافزا للولايات المتحدة لتغيير سياستها تماما كما فعلت مع ليبيا ولكن خاب أمل الحكومة السودانية التي أدركت أن الولايات المتحدة كانت وراء بعض الفصائل التي رفضت التوقيع على اتفاق أبوجا حتى تتمكن من مواصلة الضغط عليها ولحظت الحكومة السودانية أن الولايات المتحدة بدأت تثير العالم كله عليها لكي يدعم موقفها في دارفور ويحدث ذلك في الوقت الذي رفضت فيه أن تقدم أي دعم عسكري لقوات الإتحاد الأفريقي أو أي مجال إنساني آخر يهم سكان دارفور.

ولدى تطور الموقف على هذا النحو قررت حكومة السودان رفض القرار رقم 1706 وأعلنت أنها ستقاوم أي تدخل أجنبي في دارفور وأفشل هذا الموقف جهود المبعوث البريطاني هيلاري بن والمبعوث الأمريكي أندرو نتاسيوس كما أدى إلى طرد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في السودان يان برونك

وكان تقدير الحكومة السودانية هو أن مجيء قوات الأمم المتحدة يعني إنهاء النظام وسيطرتها على البلاد وأن مقاومة هذه القوات يوفر فرصة التأييد القومي وإمكانية كسب المعركة. وكان موقف المعارضة السودانية متأرجحا بين رفض القوات ومعارضة موقف الحكومة ولكن المؤكد هو أن المعارضة قدرت أن مواجهة المجتمع الدولي للحكومة سيصب في صالحها وهو تقدير قد لا يكون صحيحا بسبب تعقيدات الموقف في السودان، أما المواقف العربية فقد أظهرت درجة عالية من الضعف هو الذي ظل يسيطر على السياسات العربية في سائر القضايا المصيرية بسبب تواطؤ بعض الحكومات العربية وعدم قدرتها على قراءة الموقف الامريكي الإسرائيلي بطريقة واعية.

ولكن هذا الوضع لا يعني أن الحكومة السودانية تواجه خطرا محدقا بكون النقد الذي يوجه إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في داخل الولايات المتحدة والفشل الظاهر في سياساته في العراق وأفغانستان بالإضافة إلى الانتصار اللبناني على اسرائيل أوجد مناخا جديدا في السياسة الدولية وأصبح من المشكوك فيه أن تقدم واشنطن على أي عمل يورطها في مغامرة جديدة غير محسوبة في إقليم تبلغ مساحته مساحة فرنسا ولكن ذلك بكل تأكيد لن يقفل شهية النخب التي تقود حركات التمرد في مختلف أنحاء السودان والتي بدأت تدرك أن الاحتماء خلف شعار تقسيم السلطة والثروة يوفر لها مزيدا من الثروة والنفوذ، والأخطر من ذلك هو أن النظام أتاح فرصة ظهور الحركات الجهوية التي سيكون لها تأثير سالب على السودان سواء تم تدارك مشكلة دارفور أم لم يتم، وفي الوقت الذي يركز فيه النظام على الخروج من ورطة دارفور فهو لا يبذل جهدا مماثلا في التفكير الإستراتيجي حول ما إذا يجب أن يكون بعد تجاوز هذه المشكلة وتلك هي المعضلة الأساسية التي ستواجه مستقبلا السودان والتي لا يملك لها هذا النظام حلا، بسبب تركيزه على سياسات ثبت أنها لا تمثل مستقبل السودان.

ومؤدى قولنا هو أن الفشل الذي يواجه الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وانتصار لبنان على اسرائيل قد يثني الولايات المتحدة عن القيام بأي مغامرة جديدة في السودان ولكن ذلك لا يعني خروج الحكومة السودانية من المأزق لأن المارد الذي خرج من القمقم من الصعب عودته إليه من جديد.

* كاتب من السودان

الملف النووي الإيراني والأسئلة الصعبة

د. علي محمد فخرو

■ أما وقد عاد الملف النووي الإيراني للطرح بقوة في الساحة الدولية فباعتقادي أن فهم ذلك الملف أو الوقوف منه سيعتمد على نوع الإجابة على أسئلة أساسية محددة. ولسنا هنا معنيين بالمواقف الرسمية فتلك لها حساباتها التي لاتخضع في الكثير من الأحيان للمنطق أو لمقتضيات المبادئ. والذي يعنينا في الأساس هم الأفراد والشعوب. دعنا نطرح الأسئلة والملاحظات التالية على أنفسنا:

أولاً: هل هناك مبررات أخلاقية وعملية تستدعي أن يقتصر امتلاك علم وتكنولوجيا وأسلحة الدمار النووية على مجموعة صغيرة من الدول وتحرم من هذا الحق الأغلبية الساحقة من دول العالم؟ فإذا كان الغرب، وهو المعني أساساً بهذا الموضوع، يرى في امتلاك الأسلحة النووية خطراً كبيراً على البشرية، فلماذا لاينتقل من الحديث عن منع انتشارها إلى الحديث عن تدميرها وإزالتها بصورة نهائية ودائمة؟ وإلاّ، فما هي المبررات التي تعطي لمجموعة صغيرة من الدول القدرة على ابتزاز الآخرين وتهديدهم بأسلحتها النووية وتحرم الآخرين من امتلاك تلك القدرة؟ إن هذه الثرثرة التي لاتنتهي عن منع الإنتشار وذلك الصمت المطبق عن ضرورة الانتقال إلى مرحلة تخليص العالم كله من هذا الخطر يثيران الكثير من الريبة والشك في نوايا الدول النووية جميعها.

ثانيا: هل حقاً هناك دول لا يفرز نظامها السياسي إلاّ قادة حكماء ومتزنين، وبالتالي فلاخوف على العالم من امتلاكها للأسلحة النووية، بينما هناك دول لا يفرز نظامها السياسي إلا المعتوهين والطائشين، وبالتالي فيجب أن تحرم من ذلك السلاح؟ فماذا إذن نقول عن إفرازات النظام الذي يدعي بأن ديمقراطيته تحميه من الشطط، ونعني به النظام السياسي الامريكي؟

ألم يفرز في الثمانينات من القرن الماضي الرئيس السابق ريجان الذي قال عنه الصحفي الامريكي روني دجر بأنه كان يؤمن بما تقوله الأصولية المسيحية عن معركة أرماجدون في فلسطين والتي ستبدأ بحرب نووية وتنتهي برجوع المسيح المخلّص؟

ألم تفرز كاسبر واينبرجر، المعني آنذاك بالأمن القومي، من كان يردد نبوؤات العهد القديم باقتراب نهاية العالم في محاضراته ومقابلاته؟ ألم تفرز الجنرال جون فازي، رئيس الأركان في الجيش الامريكي آنذاك، الذي كان يطلب من شباب أمريكا الالتحاق بجيش الله الامريكي لإلحاق الهزيمة بجيوش أعداء المسيح؟ ألم يفرز القيادة الامريكية الحالية التي تعيش الإشراقات والإيحاءات الدينية التي لها تأثير محتم في السياسة الامريكية الخارجية، وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط؟ هل حقاً هكذا أنظمة وهكذا قادة، سواء في امريكا أم في غيرها من الدول النووية، يمثلون ضمانات مؤكدة ضد استخدام الأسلحة النووية في الصّراعات على المصالح؟

ثالثاً: هل تتقدم الالتزامات الدولية، والتي هي في الغالب تقررها وتمليها وتفرضها الدول الكبرى، على الالتزامات القومية والإسلامية؟ فما الذي سيبقى من التضامن القومي والأخوة الإسلامية إن تقدمت عليهما الالتزامات بالقرارات الدولية التي تبيّن زيف وعدم صواب الكثير منها؟ هل نستطيع نسيان القرار الدولي باحتلال العراق الذي بني كله على الظن والكذب والتلفيقات؟ وفي الملف النووي الإيراني ألن يكون لبّ الموضوع برمّته هو إبقاء العرب والمسلمين في منطقة الشرق الأوسط تحت الابتزاز الصهيوني وهيمنة امتلاكه للسلاح النووي؟ وأيضاً إيصال كل ما تحاول شعوب الخليج بناءه من عمران إلى نهايته، بل وزواله، عندما تنتهي فترة عمر البترول الحالية؟ ألا يتطلب كل ذلك التروي والحذر قبل القفز في القطار المسرع الذي تقوده امريكا؟

ليست هذه بالأسئلة التي يسهل الإجابة عليها. ولا يقصد من طرحها الإيحاء بتأييد هذا الموقف أو ذاك. لكنها أسئلة لايحق لأحد أن يتجنبها تارة باسم الواقعية وتارة باسم ثارات وهلوسات أتعبت العرب والمسلمين عبر القرون الطويلة. نحن أمام مسألة حقوق دولية يجب أن تكون متساوية، وأمام أنظمة سياسية في العالم غير مثالية، وأمام التزامات قومية وإسلامية يجب عدم التفريط فيها. المطلوب أن لا نخدع ولا نُستعمل وأن نلتزم بتحكيم العقل والضمير العادل والمبادئ الكبرى.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364